ارتفاع في مستوى الربحية هذا العام

«الشال»: 963 مليون دينار أرباح 182 شركة في سوق الكويت خلال النصف الأول

قال تقرير الشال الأسبوعي ان عدد الشركات المدرجة التي نشرت، رسمياً التي افصحت عن نتائج أعمالها عن نصف العام الأول 182 شركة أو نحو 93.3 في المئة من عدد الشركات المدرجة البالغ 195 شركة، بعد استبعاد الشركات المشطوبة والموقوفة عن التداول وتلك التي تختلف تواريخ بياناتها المالية. وحقق صافي أرباحها مستوى بنحو 963 مليون دينار كويتي، وهو مستوى أعلى بنسبة 23.1 في المئة عن مستوى أرباح النصف الأول من عام 2012 البالغ 782 مليون دينار كويتي، بينما يرتفع مستوى صافي الأرباح بنحو 15.4 في المئة بعد استبعاد الأرباح غير المكررة للبنك الأهلي المتحد البالغة 60.5 مليون دينار كويتي. وقد تراجع مستوى أرباح الربع الثاني من العام الحالي بنحو 11.1 في المئة، مقارنة بمستوى أرباح الربع الأول منه، وهو مؤشر يحتاج إلى متابعة في الربعين القادمين من العام الحالي.

وتابع: حققت 7 قطاعات، من أصل 12 قطاعاً نشطاً، ارتفاعاً في مستوى ربحيتها، مقارنة بأداء النصف الأول من عام 2012، أفضلهم قطاع النفط والغاز الذي رفع أرباحه من نحو 2.9 مليون دينار كويتي إلى نحو 15 مليون دينار كويتي، وثانيهم قطاع العقار الذي رفع أرباحه من نحو 51.3 مليون دينار كويتي إلى نحو 106.2 ملايين دينار كويتي. وتفاصيل مكونات ربحية.

وتشير نتائج النصف الأول من العام الحالي إلى أن ضمن أعلى عشر شركات مشاركة في ارتفاع الربحية المطلقة أو خفض الخسائر المطلقة، 5 شركات قيادية حققت ما نسبته 62.3 في المئة من إجمالي الارتفاع في أرباح أعلى 10 شركات، البالغة 102 مليون دينار كويتي، أو نحو 56.3 في المئة من إجمالي الارتفاع في أرباح السوق البالغة 180.9 مليون دينار كويتي. وعلى مستوى إجمالي الشركات، حسنت 110 شركات أداءها، ضمنها زادت 72 شركة مستوى أرباحها، وخفضت 38 شركة مستوى خسائرها أو تحولت إلى الربحية، أي إن 60.4 في المئة من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء. وحققت 71 شركة هبوطاً في مستوى أدائها، 53 شركة ضمنها انخفض مستوى أرباحها، بينما 18 شركة انتقلت من الربحية إلى الخسائر، واستقرت أرباح شركة واحدة. وحقق بنك الكويت الوطني أعلى مستوى من الأرباح المطلقة بنحو 128.5 مليون دينار كويتي، تلاه البنك الأهلي المتحد بنحو 114.5 مليون دينار كويتي ولكن ضمنها كما ذكرنا نحو 60.5 مليون دينار كويتي أرباحاً غير مكررة، بينما حققت شركة الساحل أعلى مستوى مطلق للخسائر بنحو 3.2 ملايين دينار كويتي، وتلاها بنك الإثمار بنحو 2.2 مليون دينار كويتي، والتفاصيل لأرباح القطاعات في الجداول المرفقة

وأضاف يفترض أن يعني تحسن مستوى الأداء الناتج عن الارتفاع المطلق في مستوى الأرباح الصافية بأن شركات السوق المدرجة، بشكل عام، تجاوزت أسوأ ما سببته أزمة العالم المالية، وفي تحليل توزيع الربحية وتحديداً ارتفاع مستوى أرباح شركات التشغيل أو القياديات وبمشاركة من القطاع العقاري حيث تكمن معظم رهونات البنوك وملكيات غالبية الشركات، إلى أن التحسن بات يملك القدرة على الاستمرار. وتبقى أكبر المخاوف تأتي من خلط الصحي بالمضاربة الضارة، أو خلط أرباح التشغيل والارتفاع المستحق في أسعار بعض الأصول، مع النفخ الاصطناعي لأسعار أسهم أو ارتفاع غير مستحق لأسعار بعض الأصول، وذلك إن استمر، سوف يهدد الاستقرار والنمو المستحق لأداء السوق.

بورصة الكويت

304 آلاف موظف في القطاع الحكومي

قال التقرير انه يعمل في القطاعين، المدني والعسكري، الحكوميين في الكويت، نحو 304 آلاف موظف كويتي كما في 2012/12/31، من أصل نحو 605 آلاف كويتي في سن الـ 21 عاماً وما فوق، ذلك يعني أن هناك موظفاً حكومياً لكل مواطن راشد في الكويت، أي 1 إلى 1، وليس هناك في أية دولة حول العالم شيء قريب من هذه النسبة. ورغم هذه النسبة العالية، بشكل منفرد، لا يستطيع أحد إنجاز معاملة حكومية في وقت معلوم، فقد تنتهي المعاملة بمكالمة واسطة أو برشوة في لحظة، وقد تأخذ المعاملة، نفسها، أشهراً وربما سنوات ولا تنتهي ومن دون أي مبرر معقول. تلك الفوضى لا تمثل صلب المشكلة، فصلب المشكلة هو الإجابة على سؤال لابد لأي عاقل أن يطرحه، فسوء الأداء أصبح أمراً مفروغاً منه، ولكن، هل يمكن الاستمرار في وضع التوظيف العام الحالي مع زيادة إغراءات الوظيفة العامة واستمرار ضعف إنتاجيتها؟. والإجابة قاطعة، وردت إلى الحكومة من كل من استشارتهم، وهي أن استمرار هذا الحال من المحال، وأن مرور الزمن من دون حل يعمل على جعل تكلفة الحل غير محتملة.

وقال للهروب من مواجهة أزمة طاحنة قادمة، لجأت الإدارة العامة إلى شراء الوقت، فإلى جانب قبل الحكومة الأبيض، ممثلاً بوزارات الدولة، أنشأت أكبر منظومة من الهيئات والمؤسسات وحتى الشركات. فلدى الكويت المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والمجلس الأعلى للبترول والمجلس الأعلى للتخصيص وللتعليم وللمرور وللمشروعات الصغيرة ولتطبيق الشريعة وللشهداء وللأسرى وللبيئة وللزراعة ولمكافحة الفساد...إلخ. ولم تعمل الإدارة العامة أي جهد يذكر لتقديم كشف حساب يستعرض إنجازات وتكاليف تلك المجالس والهيئات، ثم اتخاذ قرار بشأنها، دعماً أو عقاباً. والواقع، أنه لا وبين تخطيط ولا تنمية وقطاع نفطي متخلف ولا تخصيص وتعليم رديء وفساد مستشر، وما يحدث هو عكس ما يفترض أن يحققه أي مجلس أو هيئة. خلاصة الأمر ببساطة، هو أن حكومة عاجزة، على مدى عقدين من الزمن، عن إصلاح أو تخصيص شركة طيران، لا يمكن الاعتماد عليها في إصلاح حال بلد.

نسوق هذه المقدمة رداً على ما يثار، حالياً، من اختزال مشكلة الإدارة العامة بتعيين قريب أو استغلال منصب في خدمة عامة، من قبل مسؤول أو وزير، هنا وهناك، وحلها يكمن في تغييره أو تدويره. نحن نعتقد بأن عقاب المسؤول على الأخطاء الصغيرة واجب، ولكنها أخطاء سوف تتكرر بأسماء مختلفة، والمخفي منها أعظم، بينما المشكلة الحقيقية تكبر وتتعقد. والمشكلة الحقيقية هي في الإدارة بالمحاصصة.

بلغ نحو 1.1 في المئة خلال النصف الأول

نمو معدل المباني إلى 187.7 ألف مبنى

رسم بياني (1) – تطور نسبة الخالي والمشغول لعدد الوحدات (2001 – يونيو 2013)

مؤشر تطور نسبة الخالي والمشغول

أضاف التقرير بلغ إجمالي عدد المباني في الكويت، حسب آخر إصدار لدليل الهيئة العامة للمعلومات المدنية للمباني والوحدات، نحو 187.7 ألف مبنى، في نهاية يونيو 2013، مقارنة بنحو 185.8 ألف مبنى في نهاية عام 2012، أي إن عدد المباني سجل معدل نمو بلغ نحو 1.1 في المئة 2.2 في المئة على أساس سنوي متوقع، وهو أعلى من نسبة النمو السنوي المسجلة في نهاية 2012، مقارنة بنهاية عام 2011، التي بلغت 1.7 في المئة. وتنقسم المباني إلى وحدات مختلفة، بلغ عددها في نهاية يونيو 2013 نحو 628.4 ألف وحدة مقابل 619.6 ألف وحدة، في نهاية عام 2012، أي بارتفاع بلغت نسبته نحو 1.4 في المئة 2.8 في المئة على أساس سنوي متوقع. وقد بلغ معدل النمو المركب لعدد الوحدات، خلال الفترة من عام 2001 وحتى يونيو 2013، نحو 3 في المئة، في حين جاء المعدل المركب للنمو في عدد المباني، للفترة ذاتها، أدنى، إذ بلغ 2 في المئة، وهذا يعني استمراراً في تصغير مساحة الوحدات، ضمن كل مبنى، ربما لأن تغيراً طرأ على نمط الطلب، وربما نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار الأراضي لنشاطي الاستثماري والسكن الخاص.

وبين التقرير تستخدم المباني، معظمها، في الكويت للسكن، وتبلغ نسبة المباني السكنية نحو 68.6 في المئة من إجمالي عدد المباني، تليها تلك المخصصة للسكن والعمل، معاً، بنحو 12.1 في المئة، ثم تلك المخصصة للعمل، فقط، بنحو 6.9 في المئة. وارتفعت نسبة المباني الخالية، في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، بما نسبته 2.6 في المئة، وبلغت 23.2 ألف مبنى وما نسبته 12.4 في المئة من إجمالي المباني، بعد أن كانت 22.6 ألف مبنى، أي ما نسبته 12.2 في المئة من إجمالي المباني في نهاية ديسمبر 2012.

وطبقاً لبيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، تشكل الشقق النسبة الأعلى في عدد الوحدات، إذ بلغت نسبتها 45.7 في المئة من الإجمالي في نهاية يونيو 2013، تلتها المنازل بنسبة 23.3 في المئة، ثم المحال التجارية بنسبة 17.6 في المئة. وحافظ قطاع الشقق والمنازل والمحال التجارية على زيادة حصته، بصورة منتظمة، من إجمالي عدد الوحدات، منذ عام 2001 وحتى يونيو 2013، في حين انخفضت نسبة الملاحق. وبلغ معدل النمو المركب 2001 – يونيو 2013، للشقق والمنازل والمحال التجارية، نحو 4.1 في المئة و3.3 في المئة و1.6 في المئة، على التوالي، في حين انخفض معدل النمو المركب للملاحق بنحو 5 في المئة.

وانخفضت نسبة الوحدات الخالية، في 30 يونيو 2013، فبلغت نحو 28.7 في المئة، بعد أن كانت نحو 29.3 في المئة في نهاية عام 2012. ورغم ارتفاع العدد الإجمالي للوحدات بحدود 1.4 في المئة، إلا أن نسبة الإشغال ارتفعت بما أدى إلى انخفاض بحدود 0.7 في المئة للوحدات الخالية.

مرتفعةً بنحو 1.5 مليون دينار

بنك الخليج حقق 14.3 مليون دينار أرباحاً خلال النصف الأول

بنك الخليج

أعلن بنك الخليج نتائج أعماله نصف السنوية، عن الفترة المنتهية في 30 يونيو 2013، والتي تشير إلى أن البنك قد حقق أرباحاً، بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة، بلغت نحو 14.3 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 1.5 مليون دينار كويتي أو ما نسبته نحو 11.5 في المئة، مقارنة بنحو 12.8 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2012. وتجدر الإشارة إلى أن السبب الرئيس في ارتفاع صافي الربح، هو انخفاض المخصصات بنحو 6.7 ملايين دينار كويتي، أي ما يعادل نحو 14.8 في المئة، أو من نحو 45.3 مليون دينار كويتي في يونيو عام 2012 إلى نحو 38.6 مليون دينار كويتي في يونيو عام 2013، حيث بلغ مخصص خسارة الانخفاض في القيمة لاستثمارات متاحة للبيع نحو 238 ألف دينار كويتي، أي بانخفاض بلغ نحو 6.3 ملايين دينار كويتي، أي ما يعادل 96.3 في المئة، مقارنة مع 6.5 ملايين دينار كويتي في يونيو عام 2012.

وارتفع صافي إيرادات الفوائد خلال الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2013 بنحو 1.6 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 2.7 في المئة، وصولاً إلى 60 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 58.4 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2012، وذلك بسبب تراجع مصروفات الفوائد بنحو 7 ملايين دينار كويتي، وهو تراجع أعلى من تراجع إيرادات الفوائد البالغة نحو 5.4 ملايين دينار كويتي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع صافي هامش الفائدة الفرق ما بين نسبة الفائدة المحصلة و الفائدة المدفوعة من نحو 2.7 في المئة، في نهاية يونيو 2012، إلى نحو 2.9 في المئة. وارتفع هامش صافي ربح البنك من 11.1 في المئة، خلال النصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2012، إلى ما نسبته 13.3 في المئة، خلال النصف الأول من العام الحالي. وبلغت جملة الإيرادات التشغيلية للبنك نحو 107.7 ملايين دينار كويتي، بتراجع قارب 8.1 ملايين دينار كويتي، أي ما نسبته 7 في المئة، عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الماضي، عندما بلغت نحو 115.8 مليون دينار كويتي. ويعزى ذلك إلى تراجع بند إيرادات الفوائد، بنحو 5.4 ملايين دينار كويتي، كما أسلفنا سابقاً، إلى نحو 83.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 88.6 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام الفائت. وتراجع، أيضاً، بند الإيرادات محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع بنحو 1.7 مليون دينار كويتي، إلى نحو 874 ألف دينار كويتي، مقارنة بنحو 2.6 مليون دينار كويتي، للنصف العام من عام 2012. و تراجع، أيضاً، بند صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات بنحو 1.4 مليون دينار كويتي، إلى نحو 8 ملايين دينار كويتي، مقارنة بنحو 9.4 ملايين دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2012.

وتراجعت المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 3 ملايين دينار كويتي، لتصل إلى نحو 54.1 مليون دينار كويتي، مقابل 57.1 مليون دينار كويتي، في النصف الأول من عام 2012، إذ تراجعت مصروفات الفوائد بنحو 7 ملايين دينار كويتي، إلى نحو 23.2 مليون دينار كويتي، أي بنسبة تراجع بلغت نحو 23.1 في المئة، مقارنة بنحو 30.2 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من العام 2012، بينما ارتفعت مصروفات الموظفين بنحو 3.7 ملايين دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 21.7 في المئة لتصل إلى 20.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 16.9 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من عام 2012. وارتفع هامش صافي ربح البنك من 11.1 في المئة، خلال النصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2012، إلى ما نسبته 13.3 في المئة، خلال النصف الأول من العام الحالي.

وتظهر البيانات المالية أن إجمالي موجودات البنك قد ارتفع بما قيمته 163.7 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 3.4 في المئة، ليصل إلى نحو 5010.3 ملايين دينار كويتي خلال الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2013، مقابل نحو 4846.7 مليون دينار كويتي، في ديسمبر 2012. بينما ارتفعت موجودات البنك بنحو 134.5 مليون دينار كويتي وبنسبة بلغت نحو 2.8 في المئة، عند مقارنتها بما كانت عليه في الفترة نفسها في عام 2012، حيث بلغت نحو 4875.8 مليون دينار كويتي. وارتفع بند قروض وسلفيات للعملاء بنسبة 3.4 في المئة، أي ما قيمته 114.3 مليون دينار كويتي، ليصل إجمالي القروض إلى نحو 3436.8 مليون دينار كويتي 68.6 في المئة من إجمالي الموجودات، مقابل 3322.5 مليون دينار كويتي 68.6 في المئة من إجمالي الموجودات، في ديسمبر 2012. وارتفع إجمالي القروض بنحو 69.8 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 2.1 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2012، حيث بلغت آنذاك، ما قيمته 3367 مليون دينار كويتي 69.1 في المئة من إجمالي الموجودات. وارتفعت الاستثمارات المتاحة للبيع بنسبة 19.3 في المئة، أي ما قيمته 23.6 مليون دينار كويتي، لتصل إلى نحو 145.9 مليون دينار كويتي 2.9 في المئة من إجمالي الموجودات، مقابل 122.4 مليون دينار كويتي 2.5 في المئة من إجمالي الموجودات، في ديسمبر 2012. كما ارتفعت بما قيمته 13.9 مليون دينار كويتي، ونسبته 10.5 في المئة، عند مقارنتها بما كانت عليه في الفترة نفسها من عام 2012، حيث بلغت 132 مليون دينار كويتي 2.7 في المئة من إجمالي الموجودات. بينما انخفضت الموجودات الحكومية سندات وأذونات، بنحو 193.3 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 27.1 في المئة، لتبلغ 521.3 مليون دينار كويتي 10.4 في المئة من إجمالي الموجودات، مقارنة بنحو 714.6 مليون دينار كويتي، في ديسمبر 2012 14.7 في المئة من إجمالي الموجودات. وتراجعت الموجودات الحكومية بنحو 348.4 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 40.1 في المئة، عند المقارنة بمستواها بنهاية يونيو 2012، عندما بلغت 869.6 مليون دينار كويتي 17.8 في المئة من إجمالي الموجودات.

وتشير تحليل البيانات المالية للبنك إلى ارتفاع مؤشرات الربحية، معظمها، إذ بلغ معدل العائد على الموجودات نحو 0.58 في المئة، مقارنة بنحو 0.53 في المئة، في يونيو 2012، وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين، من 5.88 في المئة، في يونيو 2012، إلى 6.24 في المئة، في الفترة نفسها من العام الحالي. وبلغت نسبة العائد على رأس المال، نحو 10.32 في المئة، مقارنة بنحو 9.72 في المئة، للفترة نفسها من عام 2012، وحافظ البنك على ربحية السهم ثابتة، حين بلغت نحو 5 فلوس للفترتين، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم نحو 39 مرة في 30 يونيو عام 2013 مقارنة بنحو 43.5 مرة في يونيو عام 2012. وبلغ مؤشر مضاعف السع القيمة الدفترية نحو 2.3 مرة في 30 يونيو عام 2013 مقارنة بنحو 2.6 مرة في يونيو عام 2012، وذلك نتيجة هبوط سعر السهم بنحو 10.3 في المئة عن مستوى سعره في 30 يونيو 2012 .

40 في المئة منها تحول من السعودية وتوقعات بنمو التحويلات 20 في المئة في 2013

خبراء: الأجانب يحولون 120 مليار دولار من الخليج سنوياً

«العربية.نت» قدر مختصون حجم تدفقات تحويلات العمالة الأجنبية سنوياً من الدول الخليجية بـ120 مليار دولار، ومن السعودية بـ129 مليار ريال «48.3 مليار دولار» خلال عام 2012، في ظل توقعات بنمو العدد بنسبة 20 في المئة في عام 2013.

وتؤكد الجهات المصرفية السعودية أن البلاد تمتلك نظاما مصرفيا صارما لا يسمح بتمرير أموال تحويلات مخالفة للنظام أو مشبوهة، في حين يعتقد بعض الاقتصاديين أن الأمر جلل وينذر في الاقتصاد.

من جانبه شدد طلعت حافظ، الأمين العام للجنة الإعلام والتوعية المصرفية بالسعودية، على أن السعودية تعد إحدى الدول العشر على مستوى العالم، في مكافحة عمليات غسل الأموال، رغم ما تتمتع به من حرية مالية ومصرفية واقتصادية.

وقال حافظ «تشهد حوالات الوافدين عاما بعد عام، تزايدا مطردا في حجمها، نتيجة لعدة اعتبارات، من بينها أن السوق السعودية ما زالت تعتمد بشكل كبير في تسيير تعاملاتها وإنجاز معاملاتها على العمالة الوافدة بشكل كبير، وبالذات الحرفية والمهنية منها».

وأكد أن سوق العمل السعودية لا تزال تشتكي ندرة كوادر وطنية قادرة ومؤهلة للعمل في مجالات فنية معينة لا يقبل السعودي العمل فيها ونتيجة لذلك، ازدادت قيمة الحوالات الأجنبية لتلامس الـ100 مليار ريال في العام الماضي، مقارنة بما كانت عليه في عام 2006، حيث وصلت إلى 60 مليار ريال.

وأضاف حافظ «ينبغي ألا ننسى أن هذه الزيادة التي طرأت على قيمة الحوالات الأجنبية، جزء منها عائد إلى زيادة دخول العمالة الأجنبية في الفترة ما بين 2006 و2012، والبنوك السعودية تخضع في جميع تعاملاتها المصرفية، بما في ذلك الحوالات المحلية والأجنبية لمعايير رقابية صارمة، لتتأكد من سلامة تلك الحوالات، سواء من المصدر الرئيس لها أو المصدر المستفيد منها».

وأوضح الدكتور عبد الله المغلوث، عضو لجنة الاستثمار والأوراق المالية بغرفة الرياض، أن العمالة الوافدة إلى دول الخليج، بما فيها السعودية، تستهدف تعزيز اقتصاد دولهم، من حيث تحويل العملة الصعبة، سواء بالدولار أو الجنيه الإسترليني، من خلال العملات الخليجية، خاصة الريال السعودي.

وأضاف «دول مثل الهند وباكستان والفلبين وغيرها من الدول الأخرى، بما فيها بعض الدول العربية، تعاني عجزا في العملة الصعبة لتعزيز اقتصادهم، حيث تقدر التحويلات بما بين مائة و120 مليار دولار سنويا على مستوى الخليج»، مؤكدا أن هذه المبالغ تشكل ثقلا على موازين الدول الخليجية عامة والسعودية خاصة.

واقترح المغلوث تعديل نظام الاستثمار الأجنبي في السعودية وسن تشريعات تسمح للوافد باستثمار مدخراته وروآتبه في قطاع الأسهم والصناديق العقارية والصناعية وامتلاك العقار، كإجراء عملي لتوطين تلك التحويلات المزمع تحويلها إلى الخارج.

أما المحلل المالي عبد الحميد العمري عضو جمعية الاقتصاد السعودية، فيرى غير ما ذهب إليه حافظ، مقدرا تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج خلال عام 2012 بما يتراوح بين 125 مليار ريال إلى 129 مليار ريال.

وأوضح أن السعودية تعتبر بموجب بيانات البنك الدولي من أكبر اقتصادات العالم في عمليات التحويلات الخاصة بالعمالة للخارج، مبينا أن ذلك يؤكد أن نسبة التسرب الاقتصادي تصل إلى نحو خمس حجم الاقتصاد اللانفطي.